

Distr.: General
15 June 2020
Arabic
Original: English/French



رسالة مؤرخة 12 حزيران/يونيه 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة الإعلامية التي قدمتها السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، علاوة على البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين والصين وفرنسا وفيت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن بند جدول الأعمال المعنون "تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان" التي عقدت يوم الأربعاء 10 حزيران/يونيه 2020. كما أدلى ممثل السودان ببيان.

ووفقا للإجراء المبين في الرسالة المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 الموجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في مجلس الأمن (S/2020/372)، الذي اتفق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة وهذه البيانات بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) نيكولا دو ريفيير
رئيس مجلس الأمن



المرفق الأول

بيان المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودة

يسرني مرة أخرى أن أهاور المجلس، وإن كان ذلك إلكترونياً، إذ أقدم تقريرتي الحادي والثلاثين عن الحالة في دارفور، عملاً بالقرار 1593 (2005).

في البداية، أهني فرنسا على توليها رئاسة المجلس وأعرب عن تقديري الصادق لتيسير تقديم الإحاطة اليوم في خضم خطة عمل محمومة لشهر حزيران/يونيه لهذه الهيئة. إنني ممتنة للمرونة والأهمية التي تعلق على هذه الإحاطة.

وبينما يواصل العالم تلمس طريقه عبر حقبة جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) العالمية المحيرة وغير المسبوقة، استمرت عجلات العدالة في الدوران في المحكمة الجنائية الدولية، وفي مكثي بصفة خاصة. فقد بذلنا كل جهد ممكن للتكيف مع الواقع الحالي لعالم إلكتروني، وحافظ المكتب على درجة ملحوظة من استمرارية العمل على الرغم من التحديات التي تمثلها الجائحة، بما في ذلك إغلاق مبنى المحكمة الجنائية الدولية منذ آذار/مارس.

وكما يعلم العديد من الأعضاء، فقد نُقل بالأمس المشتبه به من قبل المحكمة الجنائية الدولية على كوشيب إلى عهدة المحكمة عقب تسليمه نفسه. إن هذا تطور محوري في الحالة في دارفور، لا سيما بالنسبة للضحايا الذين انتظروا طويلاً من أجل تحقيق العدالة. وآمل أن يبعث نقل المشتبه به إلى المحكمة برسالة واضحة لا لبس فيها مفادها أنه مهما طال الوقت، ومهما تكن العقبات في طريقنا، فإن مكثي لن يتوقف حتى يُقدّم المتهمون بارتكاب جرائم بموجب نظام روما الأساسي إلى العدالة. وبالفعل، بينما فقد الكثيرون الأمل في الحالة أو سَعَوْا بنشاط إلى إعاقة إحراز التقدم، حافظنا على تركيزنا ومنظورنا ولم نتخل على الإطلاق عن تحقيقاتنا على الرغم من التحديات التي تعترض سبيل التعاون أو بناء الشبكات والشرائط اللازمة.

ويظل التزامنا بالحالة والضحايا في دارفور ثابتاً، وكذلك إيماننا بأهمية مكافحة الإفلات من العقاب على الجرائم الفظيعة. فينبغي ألا يكون هناك مفر من العدالة لمرتكبي أخطر الجرائم في العالم بموجب القانون الدولي. وقد واصلنا إحراز تقدم هام في جمع الأدلة لتعزيز قضايانا المتعلقة بالحالة في دارفور، متشياً مع خططنا الاستراتيجية، وسواصل الوفاء بالتزاماتنا بموجب النظام الأساسي.

وسأكون مقصرة إن لم أعتن هذه المناسبة لأعرب مرة أخرى عن خالص تقديري للتعاون المثير للإعجاب الذي أبداه جميع الدول والمنظمات والأفراد الذين أسهموا في هذا التطور المحوري، ولا سيما حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تشاد والجمهورية الفرنسية وهولندا، فضلاً عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وإلى جانب نجاح العملية، يبرهن هذا التطور كذلك، بوضوح تام، على دعم المحكمة الجنائية الدولية وولايتها الحاسمة، كما يبرهن بالفعل على مدى الفعالية التي يمكن أن يتسم بها نظام روما الأساسي للعدالة الجنائية الدولية من خلال العمل التعاوني الحسن التوقيت والمخلص. وقد ظللنا نرحب على الدوام بهذه الجهود ونتطلع إلى مواصلة التعاون في خدمة نظام روما الأساسي.

ولا يمكن أن ألام كذلك على اعتزازي بفريقي المتفاني، إلى جانب زملائي من قلم المحكمة، الذين أسهمت جهودهم الدؤوبة في ممارسة ولاياتنا المستقلة في التطور الذي حدث بالأمس، ونقل المتهم بنجاح إلى المحكمة الجنائية الدولية. إن تلك النتيجة تحققت على الرغم من تعقيدات العملية، التي تفاقمت لأنه تعين علينا العمل في سياق جائحة كوفيد-19. وهنا، أحيي زملائي على قضائهم ساعات من التحضير والسفر المكرس للعملية في هذه الظروف الاستثنائية.

ويبرز هذا التطور ضرورة واضحة أخرى. إذ يجب أن يواجه العدالة جميع المشتبه بهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية، الذين صدرت بحقهم أوامر قبض. وأغتتم هذه الفرصة لأدعو السيد عبد الله بنده وجميع المشتبه بهم الآخرين من قبل المحكمة الجنائية الدولية الطلقاء أن يحذوا حذو السيد كوشيب ويسلموا أنفسهم للمحكمة الجنائية الدولية، وأن يجيبوا على التهم الموجهة إليهم من خلال عملية قضائية عادلة وموضوعية ومستقلة.

ونظّل متفائلين بأن العملية الانتقالية الجارية في جمهورية السودان تبشر بالخير فيما يتعلق بالآفاق المرتقبة لتحقيق العدالة أخيراً لضحايا دارفور. وتشجعنا، بشكل خاص، محادثات السلام الجارية في جوبا بين حكومة السودان والجماعات المتمردة، ونحث جميع الأطراف على مواصلة السعي إلى تحقيق سلام دائم في ذلك البلد. وقد لاحظنا باهتمام شديد تقارير وسائط الإعلام التي تشير إلى أنه تم التوصل إلى اتفاق مع الجماعات المتمردة وأن العدالة في دارفور تقتضي أن يمثل من أصدرت المحكمة الجنائية الدولية أوامر قبض بحقهم أمامها.

وحتى الآن، لم تتلق المحكمة بعد اتصالاً رسمياً من حكومة السودان بشأن أي اتفاقات تم التوصل إليها فيما يتعلق بأوامر القبض الصادرة عن المحكمة التي لا تزال عالقة. وفي هذه المرحلة لم تبلغ السلطات المختصة في السودان مكنتي بالإجراءات التي تعزم اتخاذها فيما يتعلق بالمشتبه بهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية. وبناء على ذلك، أغتتم هذه الفرصة لأناشد مجلس الأمن، ومن خلال المجلس، سلطات حكومة السودان، أن تكثف الحوار مع مكنتي لكفالة المساءلة عن الجرائم البشعة التي وقعت في دارفور.

ويسرني أن أشير إلى أنه كان لي شرف أن هاتفت معالي رئيس وزراء السودان، السيد عبد الله حمدوك، فيما يتصل بنقل المشتبه به من قبل المحكمة الجنائية الدولية أمس إلى المحكمة. وقد شجعتني تلك المحادثة الصريحة والمفيدة. وما زلت أمل في أن يلوح في الأفق فصل جديد من التعاون البناء بين المحكمة الجنائية الدولية والسودان، يتجذر في الاحترام المتبادل والالتزام الحقيقي بتوفير العدالة لضحايا الجرائم البشعة المرتكبة في دارفور. فالحوار بين مكنتي وحكومة السودان أمر حتمي.

وتمشيا مع متطلبات نظام روما الأساسي، يجب تقديم جميع المشتبه بهم في دارفور إلى العدالة من خلال إجراءات حقيقية، سواء في قاعة محكمة في السودان أو في المحكمة في لاهاي. ولهذا الغرض، وعملاً بمبدأ التكامل وولائي بصفتي مدعية عامة للمحكمة الجنائية الدولية، أكرر التأكيد على أنني أرحب بالحوار مع حكومة السودان، مؤكدة لضحايا الجرائم الفظيعة المرتكبة في دارفور التزامي الثابت بضمان أن يقدم المسؤولون عنها إلى العدالة في نهاية المطاف.

وفي الوقت الذي يواصل فيه السودان انتقاله الاستثنائي، لا تزال الحالة في الميدان متقلبة. وتؤكد المحاولة المبلغ عنها لاغتيال رئيس الوزراء حمدوك في آذار/مارس هشاشة الحالة. وفي مثل هذه الأوقات، يتطلع أبناء الشعب السوداني أكثر من أي وقت مضى إلى الحصول على الدعم والتشجيع الملموسين من

المجلس والمجتمع الدولي من أجل المضي قدما في جهودهم الرامية إلى إحلال السلام الدائم، الذي تشكل العدالة والمساءلة عنصرين أساسيين فيه.

وأكرر التزام مكنتي واستعداده للعمل مع جميع قطاعات الحكومة المؤقتة لكفالة إحقاق العدالة الحقيقية عن الجرائم المرتكبة في دارفور وفقا لمتطلبات نظام روما الأساسي. ويواصل مكنتي جهوده للتواصل مع الحكومة السودانية من أجل فتح خطوط اتصال مع جميع عناصرها المعنية. وهذه الجهود أعاقها وباء كوفيد-19 الذي فرض القيود على السفر وتطلب اهتمام الحكومات في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك السودان. وبالنظر إلى القيود الحالية المفروضة على السفر الدولي والتفاعلات الشخصية، فإن مكنتي على استعداد لتيسير عقد اجتماعات افتراضية مع جميع أصحاب المصلحة في السودان في أقرب فرصة ممكنة من أجل زيادة الوعي بعمل مكنتي واختصاص المحكمة وما يمكن توقعه في المستقبل.

ولا نغفل التحديات الهائلة التي تواجهها حكومة السودان حاليا، ولا يسعنا إلا أن نتمنى لها النجاح في هذه المرحلة الانتقالية نحو تحقيق قدر أكبر من الأمن البشري والرخاء للشعب السوداني. وضمان إحقاق العدالة عن الجرائم التي ارتكبت في الماضي في دارفور يجب أن يظل أولوية في إطار هذه العملية الوطنية لإعادة الترتيب والاستجابة.

إن مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق المشتبه فيهم الأربعة فيما يتعلق بالحالة في دارفور لا تزال سارية. وكما ألاحظ في تقريرتي إلى المجلس، يقضي السيد البشير حكما بالسجن لمدة سنتين في السودان لإدانته بالفساد المالي. وعلاوة على ذلك، أفادت التقارير بأن المدعي العام السوداني أعلن عن توجيه تهم إضافية إليه تتعلق بانقلاب عام 1989. كما أنني على علم بالتقارير الأخيرة التي تفيد بأن هيئة مكافحة الفساد في السودان صادرت مؤخرا أصولا تبلغ قيمتها 4 بلايين دولار من السيد البشير وأفراد أسرته ومعاونيه. وتفيد التقارير بأن السيد أحمد هارون والسيد عبد الرحيم حسين يوجدان قيد الاحتجاز لدى حكومة السودان، في انتظار توجيه المدعي العام تهماً إليهما. ويساورني القلق إزاء التقارير الأخيرة التي تفيد بأن كلا المشتبه فيهما لدى المحكمة الجنائية الدولية مصابان بمرض كوفيد-19، وأمل أن تتخذ السلطات التدابير الكافية لتقديم الرعاية الصحية لهما أثناء الاحتجاز. والسيد عبد الله باندأ، الذي لا يزال طليقا، يظل هاربا من المحكمة الجنائية الدولية وينبغي إلقاء القبض عليه وتسليمه إلى المحكمة. وعملا بالقرار 1593 (2005) والأوامر اللاحقة الصادرة عن قضاة المحكمة الجنائية الدولية، لا يزال على السودان واجب قانوني دولي بتسليم جميع المشتبه فيهم الخاضعين لمذكرة توقيف صادرة عن المحكمة الجنائية الدولية إلى المحكمة دون إبطاء.

وفيما يتعلق بالأنشطة القضائية الأخيرة، قدم مكنتي في 11 أيار/مايو نسخة منقحة عامة من ملاحظاته بشأن إمكانية إجراء محاكمة غيابية في الظروف المحددة للقضية المرفوعة ضد السيد باندأ. وكما هو منصوص عليه بمزيد من التفصيل في الملف، دفع مكنتي بأنه لا نظام روما الأساسي ولا القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات يسمحان بإجراء محاكمة غيابية لشخص متهم، ولا سيما في ظروف القضية المرفوعة ضد السيد باندأ. وفي 13 أيار/مايو، منحت الدائرة الابتدائية، بالأغلبية، الإنن للممثل القانوني للضحايا بتقديم ملاحظات بشأن هذه المسألة.

ويواصل فريقتي رصد الجرائم المزعومة في دارفور التي قد تقع ضمن اختصاص المحكمة. وكانت هناك ادعاءات بوقوع هجمات على مخيم كريندينج للمشردين داخليا، وكذلك على قرى بالقرب من الجينية.

وأفيد بأن الهجمات أسفرت عن خسائر كبيرة وتسببت في تشريد آلاف الأشخاص. ووردت أيضا تقارير عن استمرار العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وهذه الهجمات يجب وقفها، وحماية المدنيين يجب أن تظل من الأولويات.

وأرحب بالتقارير الواردة من المنظمة الدولية للهجرة التي تفيد بأن عدد العائدين في عام 2019 تجاوز عدد المشردين داخليا في دارفور. غير أنني أشعر بالقلق إزاء التقارير التي تفيد بمضايقة موظفي المنظمة الدولية للهجرة ونهب الإمدادات الإنسانية من خمس منظمات غير حكومية محلية في كيكابية، شمال دارفور. ولا يزال يساورني قلق بالغ إزاء حماية المدنيين وأثر وباء كوفيد-19 على المساعدة الإنسانية.

وأرحب بقيام المجلس في الأسبوع الماضي باتخاذ القرار 2525 (2020)، الذي يمدد ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى 31 كانون الأول/ديسمبر. وأرحب أيضا باتخاذ المجلس، في اليوم نفسه، القرار 2524 (2020)، الذي ينشئ بعثة سياسية جديدة في السودان، هي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة الانتقالية في السودان.

والتقدم الذي أحرزه مكنتي حتى الآن في هذه الحالة ما كان ليتحقق لولا التعاون المبني والدعم الثابت من جانب عدد من الدول، بما فيها الدول الأعضاء في المجلس. واسمحوا لي أن أعرب عن خالص امتناني لها على ذلك الدعم. ولا بد لي أيضا من أن أعرب عن خالص شكري للمنظمات والأفراد الملهمين الذين يواصلون بذل كل ما في وسعهم لتحقيق العدالة والمساءلة عن الجرائم المرتكبة في دارفور.

واسمحوا لي أن أكرر أن مكنتي يولي أهمية كبيرة لتعزيز علاقته الناشئة مع حكومة السودان. ونحن على وعي بتعقيد العملية الانتقالية في السودان وبالأولويات المتنافسة التي يجب على السلطات السودانية أن تهتم بها. بيد أن تلبية المطالب المشروعة للشعب السوداني من أجل العدالة والمساءلة يجب أن تظل في الصدارة.

لقد مرت 17 سنة على وقوع العديد من الجرائم في دارفور. ولم يتمكن مكنتي من الوصول إلى أراضي السودان في السنوات الـ 13 الماضية. وقد حان الوقت لكي يتغير ذلك. كما أن تسليم السيد كوشيب للمحكمة يبرز أهمية ذلك التعاون. وأدعو جميع أعضاء المجلس والدول الأطراف في نظام روما الأساسي والمجتمع الدولي على نطاق أوسع إلى دعم حكومة السودان وتشجيعها على التعاون الكامل والفوري مع مكنتي. ويحدوني الأمل في أن أتمكن، عندما يحين موعد إحاطتي المقبلة إلى المجلس، من تقديم تقرير عن المعالم الرئيسية لتعاوني مع السلطات السودانية. وآمل ألا يشاطرني المجلس تفاؤلي فحسب، بل أن يعمل جاهدا أيضا لضمان تحقيق ذلك الهدف.

وأذكر بالكلمات البارزة التي قالها سعادة الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة عمر محمد أحمد صديق في رده على تقريرتي الأخير إلى المجلس في 18 كانون الأول/ديسمبر 2019 (انظر S/PV.8691). فقد أشار السيد صديق إلى واقع جديد في السودان ركيزته الأساسية هي المساءلة ولا مكان فيه للإفلات من العقاب. وهذا هو الهدف الذي يجب أن يعمل معا على تحقيقه من أجل الضحايا في دارفور ومكنتي وحكومة السودان بدعم من المجلس. وفي ذلك الجهد الجماعي، ليس هناك وقت نضيعه. ظلت العدالة في دارفور بعيدة المنال لفترة طويلة جدا وقد حان الوقت لتغيير هذه الحالة غير المرضية. ولكن توفرت فرصة سانحة ويجب علينا اغتنامها بصورة جماعية. فلنعمل معا من أجل تحقيق العدالة للضحايا في دارفور أخيرا.

ختاماً، أتيت لي الفرصة في 29 أيار/مايو لإحاطة اللجنة الفرعية المعنية بحقوق الإنسان التابعة للبرلمان الأوروبي علماً بعدد من الحالات المعروضة على المحكمة، بما في ذلك دارفور. وفي سياق تبادل الآراء مع اللجنة الفرعية، شعرت بارتياح خاص للتأييد القوي الذي أعرب عنه لولاية المحكمة الجنائية الدولية والممارسة المستقلة لصلاحياتها في مجالي الادعاء والمقاضاة على النحو المبين في نظام روما الأساسي.

وبالنسبة لضحايا الجرائم الفظيعة والمجتمعات المتضررة في العديد من حالات النزاع في جميع أنحاء العالم، تمثل المحكمة الجنائية الدولية منارة الأمل الأخيرة في تحقيق العدالة بطريقة مستقلة ومحايدة. وفي ذلك السياق تعتبر تطورات أمس بنقل السيد كوشيب إلى المحكمة هامة أيضاً وتبين صمود العدالة وقدرتها ومثابرتها فضلاً عن الأهمية الحاسمة للمحكمة الجنائية الدولية في مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد العالمي. ونحن ملتزمون بمواصلة الوفاء بشرف واجباتنا بموجب نظام روما الأساسي، دون خوف أو محاباة في السعي إلى تحقيق العدالة في أبشع الجرائم في العالم. ونعول على دعم المجلس ونحن نحرز تقدماً إلى الأمام في هذا المسار الضروري نحو عالم أكثر عدلاً.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكستين دو بوتسوريفا

أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالمدعية العامة فاتو بنسودا، وأشكرها على إحاطتها الشاملة لمجلس الأمن.

ويعُدُّ الإعلان أمس عن اعتقال السيد كوشيب المشتبه في ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور وتسليمه ونقله إلى المحكمة الجنائية الدولية إنجازاً كبيراً ترحب به بلجيكا ترحيباً حاراً. فهو ليس من التطورات الهامة في الحالة التي أحالها مجلس الأمن إلى المحكمة الجنائية الدولية فحسب، بل إنه تطور هام في التعاون مع المحكمة على نطاق أوسع. ويتعين علينا مرة أخرى أن نؤكد أن المحكمة الجنائية الدولية لا تستطيع تنفيذ ولايتها بفعالية بدون مساعدة الدول. ولذلك نود أن نهني جمهورية أفريقيا الوسطى وفرنسا وتشاد وهولندا، وكذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، على دعمها للمحكمة وتعاونها.

واستمرت الحالة السياسية في دارفور في التغير الإيجابي منذ الإحاطة الأخيرة التي قدمتها المدعية العامة في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8691) بما في ذلك في مجال العدالة. وفي شباط/فبراير، شجعنا التزام الحكومة بعمليات العدالة الانتقالية وكذلك البيانات المتعلقة بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ونرحب بأن المساءلة عن الجرائم المرتكبة في دارفور لا تزال مسألة محورية في مفاوضات السلام بين حكومة السودان والجماعات المتمردة في جوبا. وندعو السودان الآن إلى الرد بإيجابية على دعوة مكتب المدعية العامة إلى الحوار من أجل استكشاف جميع الخيارات المتاحة لتيسير اتخاذ إجراءات عادلة وحقيقية ضد المشتبه بهم الأربعة الآخرين في حالة دارفور، سواء في لاهاي أو في السودان.

ووفقاً لمبدأ التكامل المنصوص عليه في نظام روما الأساسي، يمكن للسلطات السودانية أن تنفذ بالفعل التزاماتها الدولية تنفيذاً كاملاً ببدء المحاكمات في السودان على الجرائم المفصلة في مذكرات التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية، شريطة أن تحترم المبادئ المنصوص عليها في النظام الأساسي. في غضون ذلك فهي ملزمة بتعهداتها بالتعاون مع المحكمة وفقاً للقرار 1593 (2005). ولا يقتصر هذا الأمر على إلقاء القبض على الأفراد المعنيين وتسليمهم إلى المحكمة الجنائية الدولية فحسب، بل يشمل أيضاً السماح لمكتب المدعية العامة بالوصول إلى أراضي السودان حتى يتسنى له إجراء تحقيقاته هناك لأول مرة منذ عام 2007.

إن تعاون جميع الدول وليس السودان وحده، أمر أساسي للنهوض بالعدالة فيما يتعلق بأخطر الجرائم المرتكبة في دارفور، كما يبين ذلك اعتقال السيد كوشيب. وفي هذا الصدد، تشجع بلجيكا الدول المجاورة على تقديم الدعم اللازم لمكتب المدعية العامة في جهوده الرامية إلى تعقب السيد بندا الذي لا يزال هارباً من المحكمة. وندعو أيضاً جميع بعثات الأمم المتحدة ووكالاتها إلى تعزيز تعاونها مع المحكمة الجنائية الدولية في دارفور.

وقبل ما يزيد على 15 عاماً بقليل، أحال المجلس الحالة في دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية (انظر S/PV.5158). واليوم يزداد أمل الضحايا أكبر من أي وقت مضى ليس في المساءلة فحسب بل أيضاً فيما يتعلق بتحقيق السلام وإدامته. ومع استمرار الهجمات على المدنيين والعاملين في مجال المعونة الإنسانية في دارفور فضلاً عن العنف ضد المشردين داخلياً وحوادث العنف الجنسي والجسدي ضد النساء

والفتيات، فإننا بحاجة إلى العدالة أكثر من أي وقت مضى. ولذلك تعول بلجيكا على المجلس وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لدعم المحكمة، فضلا عن السلطات السودانية، من أجل وضع حد للإفلات من العقاب في دارفور، وبالتالي المشاركة في إيجاد حل للسلام الدائم في السودان.

وأخيرا، أود أن أعود إلى جلسة إحاطة المدعية العامة بشأن الحالة في ليبيا في الشهر الماضي (انظر S/2020/371). وأعربت في ذلك الحدث عن شعور بلجيكا بالقلق العميق إزاء التهديدات الأخيرة التي تستهدف مسؤولي المحكمة وأسرههم. ومما يؤسف له أن الحالة قد تصاعدت أكثر، ونتوقع اتخاذ تدابير جديدة في الأيام المقبلة. وهذا أمر يبعث على القلق الشديد.

وأود أن أكرر تأييد بلجيكا الثابت للمحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحايدة. وأكد للمحكمة الجنائية الدولية وموظفيها دعم بلدي لها لمواصلة ترسيخ المبادئ والقيم المكرسة في نظام روما الأساسي والدفاع عنها والحفاظ على نزاهتها.

المرفق الثالث

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للصين لدى الأمم المتحدة، ياو شاجون

استمعت الصين إلى الإحاطة التي قدمتها المدعية العامة بنسودا باهتمام شديد. ونرحب بمشاركة سفير السودان في هذه الجلسة.

وقد أحرزت العملية السياسية في السودان تقدماً إيجابياً. وتحسنت الحالة في دارفور تحسناً كبيراً، بينما أحرزت عملية السلام في السودان خطوات هامة إلى الأمام. وترحب الصين بهذه التطورات. وفي الأسبوع الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرارين 2524 (2020) و 2525 (2020). وتؤيد الصين إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، بناء على طلب ذلك البلد، وانسحاب العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في أقرب وقت ممكن. وتعتقد الصين أن السودان قادر على التصدي لشؤونه وصون سيادته الوطنية وأمنه واستقراره. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى العمل معاً وتقديم المزيد من المساعدة البناءة للسودان لتحقيق الاستقرار والتنمية، مع احترام سيادة البلد ووحدته وسلامته الإقليمية.

إن موقف الصين من مسألة المحكمة الجنائية الدولية ثابت لم يتغير. وترى الصين أنه ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تمتثل بشكل صارم لمبدأ التكامل، وأن تحترم تماماً السيادة القانونية للدولة، وأن تتجنب التدخل في شؤونها الداخلية. وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بالسودان، ينبغي للمحكمة الجنائية الدولية أن تولي أهمية النداءات المشروعة التي وجهتها الحكومة السودانية والاتحاد الأفريقي فيما يتعلق بانخراط المحكمة الجنائية الدولية في دارفور واحترام آراء الحكومة السودانية.

والصين على استعداد للعمل مع المجتمع الدولي للاضطلاع بدور بناء في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في السودان.

المرفق الرابع

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية إلى مجلس الأمن، خوسيه سينغر وايسنغر

أرحب بالمدعية العامة بنسودة وأشكرها على إحاطة المجلس بالإجراءات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية في دارفور.

تحيط الجمهورية الدومينيكية علماً بالتقرير المرحلي الذي قدمه مكتب المدعية العامة. ويسرنا أن نعلم أن المسألة لا تزال تشكل أولوية في مفاوضات السلام بين حكومة السودان والجماعات المتمردة في جوبا، جنوب السودان. وفي هذا الصدد، نرحب بالبيانات والتعليقات الإيجابية التي أدلى بها ممثلو الحكومة السودانية لوسائل الإعلام بشأن علاقتهم المستقبلية المحتملة مع المحكمة الجنائية الدولية. والأهم من ذلك، أن هذا هو الوقت الذي ينبغي فيه لحكومة السودان إظهار أن المسألة تشكل أولوية بالنسبة للسلطات.

وتثني الجمهورية الدومينيكية على الجهود التي بذلها مكتب المدعية العامة، وحكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية فرنسا وجمهورية تشاد وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل إلقاء القبض على المشتبه به من قبل المحكمة الجنائية الدولية السيد علي كوشيب ووضع رهن الاحتجاز لدى المحكمة. لقد حان الوقت لانتهاء فترة الخمول الطويلة وإفساح المجال للعمل. يستحق أهل دارفور أن تواصل المحكمة الجنائية الدولية والمجتمع الدولي مكافحة الإفلات من العقاب من أجل جميع الضحايا وأسره.

ونود أيضاً أن نرحب بإمكانية سير الدعاوى والمحاكمات ضد المشتبه فيهم من المحكمة الجنائية الدولية في السودان. وإلى جانب توخي ذلك صراحة في القرار 1593 (2005) كأمر محتمل، فإنه قد يمثل مرحلة أولى مثالية من العلاقات التعاونية والثمارية بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الحالة المعقدة والصعبة في دارفور. ونعرب عن خالص تعازينا لجميع الضحايا وذويهم الذين لقوا حتفهم أو عانوا من أعمال العنف الأخيرة التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. يجب أن تنتهي هذه الأعمال، ويجب أن يتمتع الشعب السوداني بالسلام الذي يستحقه.

وبالإضافة إلى ذلك، نريد أن ننضم إلى المحكمة الجنائية الدولية في إدانة أي نوع من الهجمات ضد العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية في دارفور. وعلاوة على ذلك، نرفض بشدة جميع أعمال العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس ضد النساء والفتيات في دارفور. وندعو الحكومة إلى المساعدة على وقف هذه الأعمال الفظيعة، التي تشكل عائقاً أمام عيش جميع الفتيات والنساء في مجتمع غير تمييزي خال من التحرش الجنسي والعنف الجنسي القائم على أساس نوع الجنس.

وأخيراً، تكرر الجمهورية الدومينيكية التزامها ودعمها الكامل للمحكمة الجنائية الدولية ومكتب المدعية العامة. ولا يزال عملها يكتسي أهمية قصوى من أجل تحقيق العدالة لضحايا جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية. إننا ندعو حكومة السودان إلى فتح أبوابها أمام تحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب. لقد حان الوقت ليمضي الشعب السوداني قدماً نحو سلام مستدام يقوم على المبادئ الديمقراطية للعدالة والمساءلة.

المرفق الخامس

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسن

أشكر المدعية العامة، السيدة فاتو بنسودة، على تقريرها الحادي والثلاثين وعلى إحاطتها الممتازة إلى المجلس اليوم.

أود أن أبدأ بالتأكيد مجدداً على التزام إستونيا بتعزيز احترام القانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد. وأود أن أعرب عن ثقتنا الكاملة في المحكمة الجنائية الدولية بوصفها مؤسسة قضائية مستقلة ومحيدة. وفي ضوء ذلك، نؤكد مجدداً دعمنا القوي لعمل المحكمة الجنائية الدولية ومدعيتها العامة. وللمحكمة، تنفيذاً لولايتها، دور خاص في القضاء على الإفلات من العقاب وكفالة تحقيق العدالة لضحايا الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، دون عوائق.

واعتباراً من يوم أمس، كان الهارب السابق علي محمد علي عبد الرحمن، المعروف أيضاً باسم علي كوشيب، محتجزاً لدى المحكمة الجنائية الدولية بعد أن سلم نفسه طوعاً في جمهورية أفريقيا الوسطى. هذه خطوة هامة في السعي إلى تحقيق العدالة في الجرائم المرتكبة في دارفور. وننضم المحكمة في توجيه الشكر إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وفرنسا وهولندا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على دعمها في تأمين القبض على السيد كوشيب وتسليمه ونقله إلى المحكمة.

أود الآن أن أنتقل إلى الحالة في السودان. لقد تابعنا باهتمام التطورات الإيجابية في السودان، خاصة فيما يتعلق بعملية السلام، ونأمل أن يتسنى الانتهاء منها بحلول 20 حزيران/يونيه. ولكن لا يمكن تحقيق السلام بدون تحقيق العدالة. ولهذا السبب ندعو السلطات إلى تقديم تعاونها المجدي إلى المحكمة الجنائية الدولية.

ومن المهم أيضاً ضمان بذل كل جهد ممكن لمنع وقوع انتهاكات أخرى على أرض الواقع. وتدين إستونيا جميع أعمال العنف، التي لا تزال ترتكب للأسف في السودان، بما في ذلك في منطقة دارفور، في عام 2020، وتدعو إلى وقفها. ويساورنا القلق بشكل خاص إزاء حوادث العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة. وننضم كذلك إلى مكتب المدعية العامة في إدانة الهجمات التي تستهدف العاملين في مجال تقديم المعونة الإنسانية في دارفور. ليس هذا طريقاً نحو السلام المستدام.

وفي الوقت نفسه، نرحب بالتزام السودان بتحمل المسؤولية الكاملة عن حماية المدنيين. ونأمل أن تعتبر السلطات العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وكذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، حليفتين مفيدتين للمساعدة على بناء القدرات اللازمة لتوفير الحماية الكاملة للمدنيين.

أنتقل الآن إلى دور التكامل للمحكمة. وفقاً لتقرير المدعية العامة، لا توجد حالياً معلومات تفيد بأن أيّاً من المشتبه بهم من قبل المحكمة الجنائية الدولية المحتجزين لدى السلطات السودانية، بمن فيهم السيد البشير، سيخضع محلياً للتحقيق أو الملاحقة القضائية فيما يتعلق بالجرائم الخطيرة بوجه خاص التي يُدعى ارتكابها في مذكرات الاعتقال ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. وبما أن أوامر الاعتقال الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية لا تزال سارية المفعول، فإننا ندعو جميع الدول إلى المشاركة

والتعاون الكاملين مع المحكمة الجنائية الدولية بشأن اعتقال المشتبه فيهم الأربعة المتبقين وتسليمهم إلى لاهاي.

نحن نرى مرة تلو الأخرى أن إعادة بناء مجتمع مرن في أي عملية للسلام ينبغي أن يشمل القضاء على الإفلات من العقاب. قبل ستة أشهر، في كانون الأول/ديسمبر 2019 (انظر S/PV.8691)، أعربت المدعية العامة عن أملها في أن يُمنح مكتبها في المستقبل القريب إمكانية الوصول إلى السودان لتيسير عملها ومناقشة سبل المضي قدماً. ووفقاً للتوضيح المقدم في التقرير الأخير، فإن المكتب لم يتمكن حتى نهاية أيار/مايو من الوصول إلى أراضي السودان لإجراء تحقيقات في الحالة في دارفور منذ عام 2007، مما حال دون تمكين المكتب من الوصول إلى مواقع ارتكاب الجرائم والضحايا والشهود، فضلاً عن الأدلة الوثائقية والقضائية والأدلة الجنائية.

ولذلك، فإننا إذ نرحب ترحيباً حاراً بالخطوات التي اتخذها السودان على الصعيد الوطني للبدء في تنفيذ المساءلة، فإننا ندعو السلطات إلى التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية في جميع المسائل الضرورية. ونأمل أن تكون أحداث الأمس بداية حوار جديد بين السلطات السودانية والمحكمة، وهو شرط مسبق لأي طريق ذي مغزى نحو تحقيق العدالة والمساءلة التي لا يزال الضحايا يتوقون إليها ويستحقونها.

المرفق السادس

بيان نائبة الممثل الدائم لفرنسا لدى الأمم المتحدة، آن غيغن

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

أود، بدوري، أن أشكر المدعية العامة بنسودة على تقريرها وعرضها. إن نقل السيد علي كوشيب أمس إلى المحكمة تطور هام بالنسبة لضحايا الجرائم المرتكبة في دارفور وللعادلة الجنائية الدولية، تفخر فرنسا بأنها كانت قادرة على الإسهام فيها، إلى جانب حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وهولندا.

وتؤكد هذه الخطوة العمل الرائع الذي قامت به المدعية العامة وأفرقتها وأهمية المحكمة في إطار النظام المتعدد الأطراف. ويجب أن تكون المحكمة قادرة على الاضطلاع بمهامها في استقلال تام في إطار نظام روما الأساسي. ويجب أن تكون المدعية العامة قادرة أيضا على ممارسة صلاحياتها دون إعاقة أو تهديد أو اعتداء.

وفي هذا السياق، تشجعنا البيانات الصادرة مؤخرا عن السلطات السودانية والتي تعرب فيها عن تصميمها على مكافحة الإفلات من العقاب واستعدادها للتعاون الكامل مع المحكمة. ويجب الآن إنشاء قنوات نقاش فعالة للتمكين من الاستجابة لطلبات المحكمة بصورة عملية. ومن الضروري تنفيذ أوامر الاعتقال الأربعة الأخرى.

ظلت الحالة في دارفور محفوفة بالمخاطر خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتدين فرنسا بأشد العبارات الممكنة العنف ضد المدنيين وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، ولا سيما العنف الجنساني والجنسي والهجمات على موظفي المنظمات الإنسانية. وندعو السلطات السودانية إلى تنفيذ خطتها الوطنية لحماية المدنيين.

وتتمحور الولاية التي أسندها مجلس الأمن لتوه إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان حول حماية حقوق الإنسان ودعم سيادة القانون والمساءلة.

وجدد مجلس الأمن أيضا ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، التي لا تزال تؤدي دورا رئيسيا في حماية المدنيين في دارفور والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان.

ومع افتتاح عدة مكاتب للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في السودان، بما في ذلك في دارفور، فإن من شأن ذلك أن يجعل الأمم المتحدة قادرة تماما على دعم السلطات السودانية في بناء نظام عادل وديمقراطي وشامل للجميع.

ونعرب مرة أخرى عن الأمل في أن تنجح المفاوضات التي لا تزال مستمرة في جوبا بين الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة في بناء سلام عادل ودائم في المنطقة.

المرفق السابع

بيان نائب الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، غينادي كوزمين

نلاحظ أن الديناميات الأمنية في دارفور ظلت في معظمها دون تغيير. ولم تتغير الصورة بفعل الحوادث المنعزلة، فضلا عن الاشتباكات المتفرقة ولكن الضيقة النطاق في جبل مرة بين القوات المسلحة السودانية وجيش تحرير السودان - فصيل عبد الواحد النور، الذي لا يزال في الواقع المفسد الرئيسي لعملية السلام.

وقد قرر مجلس الأمن في الآونة الأخيرة، في 3 حزيران/يونيه، السماح بوجود دولي في السودان مستقبلا باتخاذ القرار 2524 (2020) بشأن نشر بعثة خاصة جديدة، هي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. واسترشد مجلس الأمن في قراره، أولا وقبل كل شيء، بطلب السودانيون أنفسهم المساعدة خلال هذه الفترة الهامة بالنسبة للبلد، وذلك بالانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام.

ونحث البعثة المتكاملة على تعزيز القدرات الوطنية للسودان في عدد من المجالات الهامة، بما في ذلك المصالحة الوطنية في دارفور، فضلا عن تعبئة الدعم الاقتصادي للإصلاحات المقيلة. كما أن المساعي الحميدة للبعثة محورية في سياق محادثات السلام الجارية في جوبا، التي ستحدد خلالها طرائق محددة لتحقيق الاستقرار في البلد.

واستجابة لطلب مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، مدد مجلس الأمن بالتزامن مع ذلك، في القرار 2525 (2020)، ولاية العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2020 حتى يتسنى المضي قدما في خفض التدريجي لعملية حفظ السلام المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بطريقة هادئة ومسؤولة.

ونعتقد أن هذه القرارات التي اتخذها المجلس مؤخرا ستدعم الظروف على نحو يتماشى تحديدا مع ما يحتاجه السودانيون أنفسهم ويتوقعونه. وينطبق ما ورد أعلاه أيضا على عملية تقديم المذنبين بارتكاب جرائم في ذلك البلد إلى العدالة.

المرفق الثامن

بيان نائبة الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، حليمة ديشونغ

أضـم صوتي إلى أعضاء المجلس في توجيه الشكر إلى السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقديم تقرير مكتبها الحادي والثلاثين إلى مجلس الأمن عملاً بالقرار 1593 (2005).

إن الجهود التي تبذلها حكومة السودان لتحقيق العدالة لضحايا النزاع في دارفور، على النحو المبين في تقرير المدعية العامة، جديرة بالثناء. وهي جهود أساسية لاستعادة السلام والاستقرار في دارفور وتحقيق المصالحة في جميع أنحاء البلد، إلى جانب المفاوضات الجارية في جوبا.

وترحب سانت فنسنت وجزر غرينادين بهذه التطورات الإيجابية. غير أننا لا نزال نشعر بالقلق إزاء التحديات الأمنية والإنسانية التي طال أمدّها في دارفور، بما في ذلك التهديدات التي يتعرض لها النازحون؛ والانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة والنساء والشباب الأكثر ضعفاً؛ والنزاعات القبلية المتفرقة. ولذلك، فإننا نجدد دعوتنا إلى تعزيز المؤسسات وبناء القدرات لحماية أكثر الفئات حرماناً، وإلى مقاضاة مرتكبي الجرائم الوحشية. ونتطلع أيضاً إلى تنفيذ القرارين 2525 (2020) و 2524 (2020) للمساعدة في هذا الصدد.

يدرك وفد بلدي أن السودان ليس طرفاً في نظام روما الأساسي وأن جهازه القضائي الوطني مسؤول في المقام الأول عن مقاضاة مرتكبي الجرائم الوحشية. ونذكر بالمثل أن جميع الدول مطالبة بالوفاء بالتزاماتها الدولية وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وباتخاذ القرار 1593 (2005)، شجّع كل من السودان والمحكمة الجنائية الدولية على التعاون والمشاركة البناءة في التصدي للإفلات من العقاب وإنصاف ضحايا الجرائم الوحشية. وفي هذا السياق، تشدد سانت فنسنت وجزر غرينادين على أهمية التعاون وتكرّر تأكيد مبدأ التكامل في تطبيق القانون الجنائي الدولي. ونشيد بجهود البلدان التي أدت إلى تسليم السيد علي كوشيب. ونشدد أيضاً على أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية لا يُحتج به إلا عندما تكون الدول غير قادرة على مقاضاة الجناة المزعومين أو غير راغبة في ذلك.

أخيراً، لا يزال وفد بلدي واثقاً بالدور الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في توفير العدالة لضحايا الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، فضلاً عن وضع حد لإفلات مرتكبي هذه الفظائع من العقاب. ونقف متضامنين مع شعب السودان ونؤكد من جديد التزامنا تجاه المحكمة الجنائية الدولية. وتتطلع سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى اليوم الذي يمكن فيه لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تصدق على نظام روما الأساسي.

المرفق التاسع

بيان البعثة الدائمة لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

أود في البداية أن أشكر المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، السيدة فاتو بنسودة، على إحاطتها الشاملة بشأن الحالة في السودان.

لا تزال جنوب أفريقيا تدعم التنفيذ الكامل للقرار 1593 (2005)، الذي أحال الحالة في دارفور إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. ومما يشجع جنوب أفريقيا التقدم المحرز في المناقشات الجارية بشأن تحقيق العدالة لضحايا النزاع في دارفور. ونرحب بالبيانات العامة التي تدل على الالتزام بتقديم الجناة إلى العدالة، بما في ذلك التصريحات العامة للمسؤولون السودانيين والتي تشير إلى الالتزام بالتعاون مع المحكمة.

ونهنئ المحكمة الجنائية الدولية ونشكر جميع أصحاب المصلحة على إسهاماتهم الكبيرة التي أسفرت عن الاستسلام الطوعي لعلي محمد علي عبد الرحمن للمحكمة أمس. ونرحب بذلك التطور.

وتؤيد جنوب أفريقيا بحماس مبدأ التكامل وتشجع الدول على تطوير نظمها القانونية لضمان تحقيق المساءلة عن أخطر الجرائم. ولذلك، تشعر جنوب أفريقيا بسعادة بالغة بإزاء التقارير التي تفيد بأن السلطات السودانية أثارت إمكانية اتخاذ إجراءات في السودان ضد المتهمين أمام المحكمة الجنائية الدولية، بما في ذلك عن طريق عقد محاكمة للمحكمة أو من خلال محكمة مختلطة في الخرطوم، مما يسمح بضمان مساءلة الجناة وكفالة تحقيق العدالة في مكان أقرب إلى ضحايا الجرائم.

إن جنوب أفريقيا ترحب بمفاوضات السلام المستمرة في جوبا، ولكنها تعرب عن قلقها إزاء الحالة الأمنية.

وتشعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء الخسائر في صفوف المدنيين المُبلغ عن وقوعها في دارفور. وتعرب عن القلق بوجه خاص إزاء حوادث العنف الجنسي والجنساني ضد النساء والأطفال على النحو الذي أفاد به فريق خبراء الأمم المتحدة المعني بالسودان، وتدين هذه الأعمال بأشد العبارات. إن العاملين في مجال المعونة الإنسانية يقدمون المساعدة إلى الفئات الضعيفة أثناء النزاع، وتشجب جنوب أفريقيا جميع الهجمات التي تُشن عليهم، وكذلك نهب الإمدادات الإنسانية من المنظمات غير الحكومية المحلية.

في الختام، نود جنوب أفريقيا أن تكرر الإعراب عن شواغل المدعية العامة فيما يتعلق بحماية المدنيين وأثر جائحة فيروس كورونا على المساعدة الإنسانية، وتشدد على ضرورة إيلاء اعتبار كاف لها. ونحث جميع أصحاب المصلحة في السودان على الدخول في حوار بناء من أجل استعادة السلام والاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، يظل تقديم الدعم من جميع أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي في غاية الأهمية كذلك للاستقرار الإقليمي.

بيان الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة، قيس قبطني

أشكر السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على تقرير مكتبها الحادي والثلاثين عن الحالة في دارفور، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 1593 (2005)، وعلى إحاطتها الحافلة بالمعلومات اليوم.

وأود أيضاً أن أرحب بالممثل الدائم للسودان في هذه الجلسة.

ترحب تونس بتسليم المتهم علي كوشيب ونقله من جمهورية أفريقيا الوسطى أمس إلى عهدة المحكمة الجنائية الدولية حيث يواجه اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في دارفور. وهذا تطور بالغ الأهمية في مجال العدالة الدولية فيما يتعلق بالجرائم الأساسية ويذكر بأن مرتكبي هذه الفظائع لا يمكنهم الإفلات من العقاب. ولكن من أجل تحسين تقييم المساءلة الدولية عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في دارفور، يجب أن ننظر إلى الملاحظات القضائية في سياقها المعاصر السليم.

لقد كانت الحاجة لاتخاذ القرار 1593 (2005) وتدخل المحكمة الجنائية الدولية في عام 2005 في الحالة في السودان/دارفور تجسيدا للفشل في منع الفظائع الجماعية. والآن، فإن مستقبل الانخراط الدولي في السودان الجديد ينبغي أن يسترشد بمبدأ تولي السودانيون المسؤولية عن عملية الانتقال الجارية وبشعور متجدد لدى مجلس الأمن والمجتمع الدولي عموماً بالشاركة مع الحكومة السودانية والتعاون معها وتقديم الدعم لها.

وفي هذا الإطار، الذي رسمه المجلس في الأسبوع الماضي، تنتظر تونس إلى عمل المحكمة الجنائية الدولية مستقبلاً في السودان، فيما يتعلق بالمساءلة عن الجرائم الدولية الأساسية التي يُزعم أن المتهمين في دارفور قد ارتكبوها، على نحو يتسق مع مبادئ التكامل بين نظام روما الأساسي وتولي السودان المسؤولية عن تحقيق العدالة في مرحلة ما بعد النزاع.

ويقال إن المحكمة الجنائية الدولية أداة دعم للولايات القضائية الوطنية - فهي ضمان نهائي لمكافحة الإفلات من العقاب. ولذلك، يجب ألا تأتي محاكمات المحكمة على حساب تولي المسؤولية على الصعيد المحلي عن الانتقال السياسي وبناء القدرات القضائية لضمان سيادة القانون على نحو مستدام ودائم.

وتشدد تونس على أن أفضل سبيل للنهوض بالمساءلة في دارفور هو من خلال الحوار والتكامل من اتخاذ إجراءات وطنية، قائمة على أولوية الولاية القضائية المحلية وضرورة العدالة الدولية.

وبشجعنا التزام المحكمة الجنائية الدولية بالحفاظ على علاقة تعاونية مع حكومة السودان، تقوم على روح الاحترام والمشاركة البناءة.

كما تشيد تونس بالتزام رئيس الوزراء السوداني حمدوك بتنفيذ أحكام الوثيقة الدستورية المتعلقة بحقوق الإنسان والمساءلة وسيادة القانون. ولكن على الرغم من التزامها الممتاز، فإن السلطات السودانية ستحتاج إلى وقت وموارد لبناء القدرات المؤسسية في سياق عملية التحول الصعبة في مرحلة ما بعد النزاع. ولذلك، ينبغي أن تتاح للمحاكم السودانية فرصة عادلة ومتنفس لممارسة ولايتها القضائية، مما يجعل التكامل حقيقة عملية. وبالمثل، يمكن للسلطات السودانية أن تستكشف الفرص التي تتيحها خطة التكامل بوصفها أداة لبناء القدرات وتقاسم الأعباء وتقسيم العمل.

ومن ثم، فإن التفاعل الهادف بين المحكمة الجنائية الدولية والحكومة السودانية ضروري لتوجيه الجهود نحو تحقيق الأهداف المشتركة والمساعدة في تعزيز الخيارات المتعلقة بالهدف المشترك المتمثل في إجراء تحقيقات وملاحقات قضائية فعالة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لحقائق العملية الانتقالية السودانية وما تواجهه من قيود.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام تونس الثابت بنظام روما الأساسي ودعمها لعمل المحكمة الجنائية الدولية المحايد والمستقل دون أي تدخل. ففي الوقت الذي يواجه فيه النظام المتعدد الأطراف تحديات كثيرة، من المهم للغاية تمكين المحكمة الدولية الدائمة الوحيدة في إطار الجهود الرامية إلى تعزيز نظام عالمي قائم على القواعد ودعم الكفاح العالمي ضد الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم.

المرفق الحادي عشر

بيان الوزيرة المستشارة والمستشارة القانونية للبعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، سوزان ديكسون

أود أن أشكر المدعية العامة على تقرير مكتبها الحادي والثلاثين عن الحالة في دارفور، المقدم عملاً بقرار مجلس الأمن 1593 (2005). فعمل المدعية العامة وفريقها يشكل جزءاً هاماً من الجهود الرامية إلى تحقيق المساءلة من أجل أولئك الذين تعرضوا للجرائم المروعة في دارفور. وثمة دور هام أيضاً للمحكمة الجنائية الدولية في الجهود العالمية الرامية إلى وضع حد للإفلات من العقاب على أخطر الجرائم التي تثير قلقاً دولياً. وتؤيد المملكة المتحدة تأييداً تاماً جهودها الرامية إلى محاسبة الجناة وتحقيق العدالة للضحايا في دارفور.

إن السودان يمر بلحظة تاريخية، بعد مرور عام على الإطاحة بنظام وحشي. ونتطلع، إلى جانب شعب السودان، إلى الانتقال إلى سودان ينعم بالديمقراطية والسلام. ويتمثل جزء من ذلك المستقبل، كما هو معترف به في الوثيقة الدستورية المتفق عليها في أعقاب ثورة عام 2019، في السعي إلى تحقيق المساءلة والعدالة الانتقالية. ويجب أن يتحقق ذلك في أقرب وقت ممكن للضحايا في دارفور، الذين ندين لهم منذ وقت طويل بتحقيق العدالة فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضدهم.

وكما توضح المدعية العامة في تقريرها، فقد أحرز تقدم في دارفور على مدى السنوات العديدة الماضية، ونحن نرحب بذلك. ولكن المسائل المثيرة للقلق لا تزال قائمة. وشملت الفترة المشمولة بالتقرير حوادث عنف، وقع أخطرها في الجنية، وأسفرت عن وفيات وإصابات وزادت من تشريد العديد من المدنيين. ولا يزال القلق بشأن العنف الجنسي والجسدي والعنف ضد العائدين مستمراً، ويجب ألا ننسى أن أكثر من مليوني شخص ما زالوا مشردين داخلياً. ووافق المجلس الأسبوع الماضي (انظر S/2020/496) على بعثة جديدة لدعم العملية الانتقالية وعملية السلام في السودان، وبذلك، يجب أن يظل الاهتمام منصفاً على حماية المدنيين. ومن دواعي سرور المملكة المتحدة أن المساءلة عن دارفور وتحقيق العدالة للضحايا يظلان مسألة محورية في محادثات السلام الجارية بين حكومة السودان والجماعات المسلحة في جوبا.

وأود أن أشكر المدعية العامة وفريقها على تفانيهما وعملهما بشأن هذه الحالة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وترحب المملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته مكتب المدعية العامة في مواصلة وتعزيز تحقيقاته على الرغم من صعوبة بيئة العمل، بما في ذلك أثر مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونرحب بالتقارير التي أفادت أمس بأن أحد الأشخاص المتهمين، وهو علي كوشيب، محتجز لدى المحكمة الجنائية الدولية. وتنثي المملكة المتحدة على سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى وفرنسا وتشاد وهولندا، وكذلك على قادة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على الدور الذي قاموا به من أجل سجنه في لاهاي.

وكما تبرز المدعية العامة، ظهر تطور إيجابي في شهر شباط/فبراير من هذا العام عندما أعلنت حكومة السودان عزمها على محاكمة أولئك الذين وجهت لهم المحكمة الجنائية الدولية اتهامات على جرائم يحتمل ارتكابهم لها. ورحب وزراء المملكة المتحدة بهذا الإعلان، الذي يمثل خطوة هامة في تقدم السودان في تحقيق أهداف الثورة والتوصل إلى تسوية سلمية في دارفور. بيد أننا لا نفهم بعد كيف ستتعاون حكومة السودان مع المحكمة الجنائية الدولية. ونحثها على الانخراط بصورة مثمرة، وبسرعة، مع المحكمة والمدعية

العامّة. وينبغي الإشادة بالاستعداد الذي أبدته في شهر شباط/فبراير، ونأمل مخلصين أن يسمح للمدعية العامّة، كإشارة على ذلك الاستعداد، بزيارة السودان ودارفور حالما تسمح بذلك الآثار المترتبة عن كوفيد-19. ولا بد من الاتفاق على سبيل للمضي قدما، إلى جانب المزيد من الوضوح بشأن كيفية محاكمة الأفراد المعنيين وطبيعة العدالة التي التزمت الحكومة في الخرطوم بتحقيقها. والمملكة المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة، حيثما كان ذلك مفيدا، كجزء من التزامنا الأوسع بدعم شعب السودان.

ونشكر مرة أخرى المدعية العامّة وفريقها على التزامهما المستمر بمواصلة هذه التحقيقات وتحقيق العدالة للضحايا في دارفور.

المرفق الثاني عشر

بيان الوزير المستشار للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، مارك سيمونوف

أشكر المدعية العامة على إحاطتها.

على الرغم من آثار وباء فيروس كورونا، التي يتم الشعور بها في كل مكان، فإننا نشعر بالارتياح لرؤية التطورات الإيجابية المستمرة في السودان خلال الأشهر القليلة الماضية. وتثبت الحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون، في مناقشاتها مع المعارضة المسلحة، أنها ملتزمة بتحقيق العدالة لضحايا الفظائع في الصراع في دارفور.

وقد شجعتنا الخطوات الملموسة التي اتخذتها الأطراف في السودان لبناء مستقبل أكثر استقراراً وأمناً واحتراماً لحقوق الإنسان. ونشيد بالحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون لموافقتها على تدابير العدالة والمساءلة في بروتوكول العدالة الانتقالية والمصالحة الذي تم التفاوض عليه في شباط/فبراير مع المعارضة المسلحة في دارفور، بما في ذلك من خلال تشكيل محكمة خاصة في دارفور لمحاكمة مرتكبي الجرائم الفظيعة. ومن شأن اتخاذ إجراءات من هذا القبيل للتصدي لعقود من العنف المرتكب دون عقاب ضد ضحايا دارفور، أن يزيد من احتمالات تحقيق سلام عادل ودائم في جميع أنحاء السودان.

ومما يشجعنا خطاب رئيس الوزراء حمدوك يوم العيد في 25 أيار/مايو، الذي ذكر فيه أن مرتكبي مذبحه 3 حزيران/يونيه 2019، التي قُتل خلالها 127 متظاهراً أثناء أحد الاعتصامات وتعرض متظاهرون آخرون للضرب والاعتداء الجنسي، سيحاسبون. ومن شأن المساءلة الحقيقية أن تشكل خطوة إيجابية للسودان، وقطيعة واضحة مع الماضي، ودليلاً واضحاً على التزامه بحرية التجمع السلمي. ونحث رئيس الوزراء والحكومة الانتقالية التي يقودها المدنيون على الوفاء بهذا الالتزام. كما ندعو اللجنة الوطنية المستقلة التي تحقق في المذبحة إلى إجراء تحقيق شامل وموثوق به يتناول جميع الجرائم المرتكبة في ذلك اليوم ويحدد المسؤولين عن الجرائم الخطيرة التي ارتكبت حتى يتسنى تقديمهم إلى العدالة.

وستواصل الولايات المتحدة بذل جهودها لتعميق العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة السودانية الجديدة ودعم مفاوضات السلام الجارية مع جماعات المعارضة المسلحة. وسنواصل تشجيعها على اتباع نهج يركز على الناجين خلال هذه المفاوضات، وضمان الاستماع إلى أصوات النساء والشباب والجماعات الأخرى التي تحملت وطأة عنف نظام البشير، من أجل ضمان عدم نسيان الجرائم المرتكبة ضد الشعب السوداني في ظل نظام البشير أو تجاهلها.

وتدعم الولايات المتحدة السودان في طريقه إلى التمسك بالقيم الديمقراطية، وتعزيز نظام عدالة مستقل، ومواصلة الإصلاح القانوني لضمان المساواة للجميع، بغض النظر عن نوع الجنس أو الدين أو الأصل العرقي. وسنواصل دعم الجهود السودانية الرامية إلى كفالة تحقيق العدالة وتشجيع الحوار الوطني المفتوح والشامل بشأن الكيفية التي يمكن بها لآليات العدالة الانتقالية، تيسير التوصل إلى الحقيقة والعدالة والمصالحة والتعافي.

إن هناك عدداً قليلاً في السودان يستحق مواجهة العدالة أكثر من عمر البشير. وعلى الرغم من أننا نشعر بالتشجيع لإدانته مؤخراً في نيسان/أبريل، فإننا نلاحظ أن التهم تتعلق بالفساد المالي بصورة محدودة. ونعتقد أنه لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله.

وكما قلنا منذ أكثر من عقد، لن يكون هناك سلام دائم في السودان حتى تكون هناك مساءلة حقيقية عن جميع الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب السوداني. فحتى الآن، لم يُحاسب أحد على ما يقدر بـ 300 000 شخص قُتلوا في دارفور، أو العنف الجنسي المتقشي أو نهب الديار وحرقتها. فيجب أن يحاسب أكثر الناس مسؤولية عن الجرائم المرتكبة في النزاعات في دارفور والمنطقتين على أعمالهم. وقد تلقينا التقارير التي تفيد بأن علي كوشيب رهن الاحتجاز. يجب محاسبة علي كوشيب على انتهاكاته المزعومة. فشعب دارفور والضحايا وأسراهم يستحقون العدالة.

ويجب علينا أيضا أن نكفل أن أولئك الذين يعارضون جهود السودان لمعالجة ماضيه الأليم لا يملكون أية سلطة لاختطاف مستقبل السودان. وقد ساورنا قلق بالغ عندما علمنا بمحاولة اغتيال رئيس الوزراء حمدوك. فهذه المحاولات تقوض جهود التحرير التي ناضل الشعب السوداني من أجلها.

وقد كانت الولايات المتحدة، على مر التاريخ وستظل، داعما قويا للمساءلة المجدية والعدالة لضحايا الفظائع من خلال الآليات المناسبة. ويجب أن يواجه مرتكبو الجرائم الفظيعة العدالة، ولكن يجب علينا أيضا أن نحرص على معرفة الأداة الصحيحة لكل حالة.

ولا بد لي من أن أكرر اعتراضنا القائم منذ أمد بعيد والمبدئي على أي تأكيد لولاية المحكمة الجنائية الدولية على رعاية الدول التي ليست أطرافا في نظام روما الأساسي، في غياب إحالة من مجلس الأمن أو موافقة تلك الدول. وشوغلنا فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية والحالة في أفغانستان معروفة جيدا.

وموقفنا تجاه المحكمة الجنائية الدولية لا يقلل بأي حال من التزام الولايات المتحدة بدعم المساءلة عن الجرائم الفظيعة وانتهاكات القانون الدولي الإنساني والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

المرفق الثالث عشر

بيان نائب الممثل الدائم لفييت نام لدى الأمم المتحدة، فام هاي أنه

أود أن أرحب بحضور السفير عمر محمد أحمد صديق، الممثل الدائم لجمهورية السودان، في هذه الجلسة.

ونحيط علماً بعمل السيدة فاتو بنسودة، المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، كما يتضح من تقريرها وإحاطتها.

ونتمسك فييت نام بموقفها المعلن سابقاً بشأن السودان. وبالإضافة إلى ذلك، نرحب بالتطورات الإيجابية الأخيرة في البلد. ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة الانتقالية لتعزيز السلام والاستقرار والتنمية في السودان بصفة عامة وفي دارفور بصفة خاصة، وكذلك في التصدي لوباء مرض كورونا (كوفيد-19). ونرحب بإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان، التي ستدعم السودان بشكل أفضل في ضوء الحقائق الجديدة. ونشدد مرة أخرى على أهمية اضطلاع البعثة بولايتها على أساس احترام استقلال السودان وسيادته وسلامته الإقليمية، بالتشاور والتعاون الوثيقين مع الحكومة المضيفة. ولا يزال موقفنا هو أن الدولة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ القانون الدولي الإنساني ومنع وقمع الأعمال الإجرامية الخطيرة، ولا سيما الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. ونأمل أن تتخذ حكومة السودان التدابير المناسبة لحل المسائل المتصلة بالانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي أن يتم منع الأعمال الإجرامية الخطيرة وقمعها وفقاً للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك المبادئ المتصلة باستقلال الدول وسيادتها.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة، عمر محمد أحمد صديق

أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأؤكد لكم تعاوننا الكامل معكم.

لقد شهد السودان تطورات إيجابية ملحوظة منذ ديسمبر 2018 أسفرت عن واقع سياسي جديد سيؤدي بلا شك إلى إنشاء نظام تسود فيه قيم الحرية والعدالة وسيادة القانون.

لقد مر ما يقرب من 14 شهرا منذ أن ثار السودانيون ضد الظلم والقمع والديكتاتورية، نائقين إلى الحرية والكرامة والحياة الكريمة. وقد تمثل شعار تلك الثورة المميز في "حرية، سلام وعدالة". وكانت العدالة ولا تزال هدفا أساسيا لثورة شعبنا السوداني. والمبادئ التي تقوم عليها العدالة هي محاربة الإفلات من العقاب ومنعه وضمان مساءلة الجناة وضمان التعويضات وجبر الضرر للضحايا.

ومن الضروري، في ذلك السياق، التأكيد على مهنية القضاء السوداني واستقلاله واختصاصه، وعلى قدرته على تحقيق العدالة وفقا للقوانين الوطنية والقانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني. وفي 8 نيسان/أبريل، أيدت محكمة الاستئناف العليا أحكام المحكمة الابتدائية الخاصة بحق الرئيس السابق المخلوع عمر البشير، بسجنه لمدة عامين بعد إدانته بالفساد.

وقد أحال مكتب المدعي العام السوداني ملفات السيد البشير وآخرين إلى محكمة أخرى بتهمة تقويض النظام الديمقراطي في عام 1989. وسيحاكم البشير والمتورطون في جرائم ارتكبت في دارفور، وفقا لذلك.

وإذ أن تحقيق السلام الشامل في البلد هو إحدى الأولويات العليا للحكومة الانتقالية، فقد تواصلت جولات محادثات السلام مع فصائل الكفاح المسلح في جوبا، عاصمة جمهورية جنوب السودان. وقد تم بالفعل التوصل إلى اتفاق بشأن معظم الترتيبات السياسية والأمنية. ونأمل أن يتم التوقيع على اتفاق سلام دائم في 20 حزيران/يونيه.

وفي 10 آذار/مارس، تم التوقيع على اتفاق بين حكومة السودان والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، السيدة برامبلا باتن، كإطار تعاون للتصدي للعنف الجنسي، وقد اعترف الآن على نطاق واسع بحدوث انخفاض ملحوظ في عدد الحالات والضحايا. ونأمل، ونحن مصممون على إغلاق هذا الملف في المستقبل القريب جدا، خاصة في ضوء تنفيذ خطة السودان الوطنية لحماية المدنيين، التي صدرت الآن كوثيقة من وثائق مجلس الأمن (S/2020/429).

وقد أودعت الحكومة الانتقالية خطة وطنية قوية لدى مجلس الأمن، تأكيدا على رغبتها الراسخة في تنفيذ التزاماتها بما يتماشى مع خروج العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وإنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتقديم المساعدة خلال الفترة الانتقالية في السودان. وقد وضعت الخطة بحيث تنفذ بغية الوفاء بجميع المعايير الدولية لحماية المدنيين. وهي تتناول معالجة جذور النزاعات القبلية وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان والتركيز على مكافحة العنف ضد النساء والأطفال، وضمان الوصول إلى العدالة وبناء السلام المستدام على أساس أن الأولوية في كل ذلك تقع على عاتق الحكومة السودانية.

وبعيد السودان تأكيد ترحيبه بالبعثة المتكاملة لتقديم المساعدة، التي طلبت الحكومة طوعا إنشاءها كآلية متابعة تخلف العملية المختلطة لمساعدة السودان على تحقيق أهداف المرحلة الانتقالية من أجل تحقيق تطلعات الشعب السوداني.

وختاماً، أعيد التأكيد على أن حكومة بلدي تفتح فصلاً جديداً يقوم على التعاون والتعاقد الوثيقين مع المجتمع الدولي. ونحن نؤكد أن مسألة مكافحة الإفلات من العقاب تمثل الهدف النبيل المتمثل في تحقيق العدالة. وتلك مسألة لا خلاف عليها؛ فهي تقع في المقام الأول في نطاق مسؤوليات الأجهزة القضائية الوطنية ذات الصلة. وفي ضوء ذلك، نعيد التأكيد على أن الحكومة الانتقالية في السودان مقتنعة اقتناعاً راسخاً وملتزمة التزاماً قوياً بمكافحة الإفلات من العقاب وأنها شرعت بالفعل في السير بجدية على طريق التصدي للفظائع والجرائم المرتكبة في دارفور، بطريقة ترضي ضمير الأمة والشعب السوداني. والوعد الذي قطعتة ثورة كانون الأول/ديسمبر في الإعلان الدستوري الحاكم هو أنه لا مجال لأي كان للإفلات من العدالة أو المساءلة.